



بيان صحفي

الاتحاد الأفريقي يدين بشدة عمل المتمردين الذين أعلنوا حيازتهم السلطة في مالي

أديس أبابا، 22 مارس 2012: لا يزال رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ، جان بنينغ ، يتابع عن كثب وبقلق بالغ التطورات في مالي، وخاصة إعلان الجنود المتمردين تعليق الدستور ومؤسسات الجمهورية، وكذلك إنشاء مجلس وطني لإعادة تأهيل الديمقراطية واستعادة الدولة. ويدين رئيس المفوضية بشدة هذا التمرد والذي يقوض الشرعية الدستورية بشكل خطير ويشكل نكسة كبيرة لمالي وللعمليات الديمقراطية الجارية بالقارة.

ووفقاً للأحكام ذات الصلة بالقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، يجدد رئيس المفوضية التأكيد على الرفض التام لأفريقيا لأي تغيير غير دستوري للحكومة ورفضها الكامل لأي محاولة للإستيلاء على السلطة بالقوة. وفي هذا الصدد، يحث المتمردين على وضع حد للإجراء الذي اتخذوه بصورة فورية، وإخضاع ذاتهم للشرعية الدستورية. ويحث مؤسسة الجيش على البقاء بعزم في خدمة السلطات المدنية المنتخبة ديمقراطياً.

وقد شرع رئيس المفوضية في العديد من المشاورات بما في ذلك مع رئيس الاتحاد الأفريقي رئيس بنين توماس يايي بوني ، ورئيس مجموعة الأيكواس ديزيريه كادري أودراوجو والجهات الفاعلة الأخرى لتعزيز فعالية استجابة أفريقيا للأحداث الجارية في مالي ، وذلك بهدف الحفاظ على النظام الدستوري. وسيقدم قريباً تقريراً إلى مجلس السلم والأمن، لتمكين هذه المنظمة من توضيح رأيها بشأن الوضع الراهن على أساس الموثيق ذات الصلة للاتحاد الأفريقي.

ويشدد رئيس المفوضية على أن الاتحاد الأفريقي ، وبالتعاون مع الأيكواس ودول المنطقة، وتنفيذاً لقرارات الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والأمن الذي عقد في باماكو، في 20 مارس 2012 ، سيواصل بذل الجهود للتسريع بحل الأزمة التي نتجت عن التمرد المسلح في الجزء الشمالي من مالي ، مع الاحترام الكامل للوحدة الوطنية ووحدة أراضي وسيادة مالي. ويكرر التأكيد على عدم وجود أي مبرر على الإطلاق لهذا التمرد، بالنظر إلى وجود مؤسسات ديمقراطية في مالي توفر إطار عمل لحرية التعبير ولمعالجة أي مطالبات شرعية.